الموقف الدولي من الجرائم المرتكبة ضد أقلية "الروهينغا" المسلمة في بورما

نوارة بومعزة[1]،

[1] أستاذة محاضرة "ب"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مخبر بحث حول فعلية القاعدة القانونية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، الجزائر.

البريد الإلكتروني: nouara.boumaza@univ-bejaia.dz

الملخص:

تعمل كثير من الدول ليومنا هذا على خرق حقوق الأقليات المتواجدة في إقليمها، ولعل ما تتعرض له أقلية الروهينغا في ميانمار أحسن مثال على ذلك، حيث عملت الحكومات المتعاقبة فيها على رفض الاعتراف بهم كإحدى الجماعات الأصلية ومارست سياسة ممنهجة استهدفت تطهيرها عرقيا والتي ترقى لجرائم إبادة وضد إنسانية يعاقب عليها أحكام القانون الدولي.

رغم كل ما ارتكب ضد أقلية الروهينغا من جرائم دولية خطيرة إلا أن المجتمع الدولي اكتفى بالصمت تارة والتنديد والتعبير عن القلق فقط تارة أخرى وهذا دون اتخاذ أي موقف فعلي لما تتعرض له هذه الأقلية، إلا أن تصاعد الأوضاع لمسلمي الروهينغا خاصة بعد الأحداث التي شهدتها بورما سنة 2017 دفعت المجتمع الدولي إلى التحرك والتغيير من موقفه، وتسعى هذه الدراسة لتبيان مدى فاعلية موقف الأمم المتحدة والدول لمواجهة هذه الأزمة.

الكلمات المفتاحية:

الأقليات؛ الروهينغا؛ بورما؛ تطهير عرقي؛ مجلس الأمن.

تاريخ إرسال المقال: 2023/06/22، **تاريخ قبول المقال:** 2024/02/04، **تاريخ نشر المقال:** 2024/06/30

لتهميش المقال: نوارة بومعزة، "الموقف الدولي من الجرائم المرتكبة ضد أقلية "الروهينغا" المسلمة في بورما"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 15، العدد 01، السنة 2024، ص ص429 –444.

المقال متوفر على الرابط التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/72

المؤلف المراسل: بومعزة نوارة، nouara.boumaza@univ-bejaia.dz

The Attitude of the International Community Towards Crimes Committed Against the Rohingya Muslim Minority in Burma

Summary:

Nowadays, many countries infringe the rights of minorities in their territories; the Rohingya minority in Myanmar can be the best example, where consecutive Governments have refused to recognize them as an indigenous group and have practised a systematic policy of ethnic cleansing that seeks to crimes of genocide and against humanity which are punishable by international law.

Despite of all the crimes perpetrated against the Rohingya minority, the international community has kept silent, but sometimes denounced and expressed concern, without taking any real position on what the Rohingya minority is being subjected to. The situation of Rohingya Muslims has worsened, especially after the events in Burma in 2017 prompted the international Community to change its position, this study seeks to demonstrate the effectiveness of the United Nations and States' attitude towards addressing this crisis.

Keywords:

Minorities, Rohingyas, Burma, ethnic cleansing, Security Council, political considerations.

L'attitude de la communauté internationale face aux crimes commis contre la minorité musulmane Rohingya en Birmanie

Résumé :

De nombreux pays continuent aujourd'hui de violer les droits des minorités présentes sur leur territoire. Le traitement de la minorité Rohingya en Birmanie en est un exemple flagrant. Les gouvernements successifs ont refusé de les reconnaître comme l'un des groupes autochtones et ont mené une politique systématique de nettoyage ethnique, équivalant à des crimes de génocide et des crimes contre l'humanité, punissables en vertu du droit international.

Malgré les graves crimes internationaux commis contre la minorité Rohingya, la communauté internationale a souvent gardé le silence ou s'est contentée de dénoncer et d'exprimer son inquiétude, sans prendre de mesures concrètes face à cette situation. Cependant, l'aggravation des conditions des Rohingyas, notamment après les événements survenus en Birmanie en 2017, a poussé la communauté internationale à réagir et à modifier sa position. Cette étude vise à examiner l'efficacité des actions prises par les Nations Unies et les États pour faire face à cette crise.

Mots-clés :

Minorités, Rohingyas, Birmanie, ethnique, nettoyage ethnique, Conseil de sécurité.

مقدمة

أولت هيئة الأمم المتحدة اهتماما كبيرا بموضوع حماية الأقليات، حيث قامت بإبرام العديد من الصكوك الدولية لحمايتها[1]، رغم ذلك لا تزال تتعرض لأبشع الجرائم التي يمكن أن ترتكب في حق الانسانية وهذا أمام مرأى ومسمع العالم بأسره.

من بين هذه الأقليات التي تتعرض لكل أنواع الاضطهاد ما تعانيه الروهينغا، وهي أقلية مسلمة في دولة ميانمار أو بورما سابقا وتعتبر جزء من السكان الأصليين فيها[2]، فمارست الحكومات المتعاقبة ضدها قمعا ممنهجا حرمها حتى من الجنسية ومختلف الحقوق الأساسية، ليأتي صيف 2017 الذي تميّز بأسوأ أعمال العنف التي شهدتها هذه الأقلية منذ عقود، الأمر الذي دفع بالأمم المتحدة بوصفها من الأقليات الأكثر اضطهادا في العالم نتيجة ما يرتكب عليها من جرائم إبادة وجرائم ضد إنسانية، والذي تسبب في فرار مئات الآلاف من مسلمي الروهينغا إلى الدول المجاورة خاصة إلى بنغلاديش.

وتظهر أهمية هذه الدراسة في إبراز مختلف الجرائم الممنهجة التي تعرضت لها أقلية الروهينغا من إبادة وجرائم ضد الإنسانية، وتبيان أهم المواقف التي اتبعها المجتمع الدولي لحل هذه الأزمة، وإثارة المسؤولية الدولية سواء على حكومة ميانمار أو الأفراد المرتكبين لهذه الجرائم.

---

[1] راجع المادة 01/03 ، المادة 13/02-ب والمادة 55/03 من ميثاق الأمم المتحدة، الموقع من طرف مندوبي حكومات الأمم المتحدة، في مؤتمر سان فرانسيسكو بتاريخ 26 جوان 1945، دخل حيز التنفيذ في 24 أكتوبر 1945، وانضمت الجزائر إلى هيئة الأمم المتحدة في 8 أكتوبر 1962، بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 1754 (د. 17)، الصادر بتاريخ 8 أكتوبر 1962 في جلستها رقم 1146.

راجع أيضا: القرار رقم 135/47 (د.47) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 18 ديسمبر 1992 المتعلق بإعلان بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، رمز الوثيقة: A/Res/47/135

وحول مختلف الحقوق المضمونة للأقليات، راجع: بن نعمان فتيحة، مظاهر الحماية الدولية لحقوق الأقليات، أطروحة دكتوراه في العلوم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، 2017، ص ص. 26-38.

[2] في الواقع يعيش شعب الروهينغا صراعا ثنائي الأبعاد منذ سنة 1948، وهو تاريخ استقلال دولة ميانمار عن الحكم البريطاني، فالبعد الأول للصراع هو بعد وجودي ضد النظام الذي يرفض الاعتراف بهذه الأقلية، أما البعد الثاني للصراع فهو صراع عرقي داخل إقليم أركان (راخين) الذي يجمع الروهينغا ذات الأغلبية المسلمة مع الراخين ذوي الأغلبية البوذية اللذين يملكون جيشا مسلحا يسمى جيش أركان. انظر: قرنان فاروق وسمري سامية، "أزمة أقلية الروهينغا المسلمة في ميانمار: بين يوتوبيا القانون الدولي وديستوبيا الواقع"، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 08، العدد 02، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2022، ص. 37.

أدت بذلك بشاعة أعمال العنف المستمرة في حق أقلية مسلمي الروهينغا بالمجتمع الدولي إلى الاهتمام بهذه الأخيرة وتفعيل مختلف الآليات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان من أجل إيقاف الانتهاكات الممارسة ضدها، وبناء على ذلك سنحاول البحث في مدى فعالية الموقف الدولي في حماية أقلية مسلمي "الروهينغا".

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدّة تساؤلات منها الخلفية التاريخية لمأساة أقلية الروهينغا، وتباين مواقف الدول من الجرائم الخطيرة التي ارتكبت في حق هذه الأقلية، ومدى مساهمة الأمم المتحدة بمختلف أجهزتها في حل هذه الأزمة.

ولدراسة هذا الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي وهذا بوصف أهم الجرائم المرتكبة في حق أقلية الروهينغا، وكذا المنهج النقدي بانتقاد موقف المجتمع الدولي إزاءها وخاصة هيئة الأمم المتحدة.

بذلك تم تقسيم الموضوع إلى نقطتين أساسيتين، تتمثل الأولى في أزمة الأقلية المسلمة في "الروهينغا" (المبحث الأول)، أما الثانية فتتعلق بالبحث عن موقف المجتمع الدولي إزاء هذه الأزمة (المبحث الثاني).

المبحث الأول: أزمة الأقلية المسلمة في "الروهينغا"

تعد الأقلية المسلمة في "الروهينغا"[3] من بين الأقليات التي عانت ولا تزال تعاني من انتهاكات خطيرة، والتي وصلت إلى حد حرمانهم من أدنى حقوقهم الأساسية وارتكاب جرائم الإبادة وضد الإنسانية في حقها وهذا أمام مرآى العالم بأسره.

ويعود الصراع القائم في الإقليم أعلاه إلى جذور تاريخية غالبا ما تميز بالتوتر والعنف على مرّ السنين (المطلب الأول)، والذي اتخذت فيه الدول موقفا متباينا حول الانتهاكات الحاصلة، أما الأمم المتحدة فرغم إدانتها لهذه الانتهاكات إلا أنها لم تتخذ أي موقف جدي بشأن المجازر المرتكبة هناك (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الخلفية التاريخية لأزمة "الروهينغا"

تعود جذور أزمة "الروهينغيا" إلى عام 1784 عندما أقدم الملك البوذي "بوداباي" على احتلال إقليم "أراكان" وقام بضم الإقليم إلى بورما (ميانمار حاليا)، خوفا من انتشار الإسلام في المنطقة وقام البوذيون منذ ذلك الوقت باتباع سياسة الاضطهاد، التهجير ونهب خيرات هذه الأقلية.

[3] حسب بعض المؤرخين فإن أقلية الروهينغا يعود وجودها في إقليم اراكان بقدوم التجار العرب والفرس والهنود في القرنين الثالث عشر والرابع عشر، والذين أسسوا أولى العائلات المسلمة في هذا الإقليم. نقلا عن:

RANCOURT Jean-François, « Les Rohingyas : portrait d'une minorité persécutée », *Relations*, numéro 795, mars–avril 2018, p. 35. Disponible sur le lien : https://id.erudit.org/iderudit/87800ac

تطورت مأساة المسلمين في "الروهينغا" مع الحرب العالمية الثانية أين انقسم المسلمون والبوذيون في إقليم أراكان" بورما"، حيث انحاز أغلبية المسلمين إلى جانب البريطانيين فيما انضم البوذيون إلى جانب اليابان، إلا أنه قبيل انتهاء الحرب انقلب البوذيون وهو ما ساهم في خسارة اليابانيين في تلك المنطقة، وشكل كلا الطرفين المسلم والبوذي بعدها وحدات عسكرية مسلحة تصادمت أدّت للعديد من المجازر عامي 1942-1943، واستمرت معاناة مسلمي "أراكان " بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحصول ميانمار (بورما) على استقلالها عام 1948[4].

استمر تعرض أقلية "الروهينغا" للتمييز من قبل حكومة بورما، حيث أنه في ظل الدستور البورمي نصت المادة 4/11 منه على منحها "شهادة تسجيل وطنية" مع التمتع بحقوق قانونية كاملة والحق في التصويت، ففي الفترة الممتدة من 1948 إلى 1961 كان بإمكانه مواصلة التعليم العالي والتمتع بحرية الحركة والتملك في بورما، ومشاركتهم في الانتخابات البرلمانية وحتى تقلدهم لعدّة حقائب وزارية في الحكومة البورمية، غير أن ذلك لم يدم طويلا نتيجة الانقلاب العسكري في "بورما" بتاريخ 02 مارس 1962، الذي أسفر عن حملة تمييز واستبعاد واسع النطاق في مختلف جوانب الحياة لأقلية "الروهينغا" انتهى بإقرار المجلس العسكري سنة 1982 لقانون المواطنة الذي حرم هذه الأقلية من حقهم في الجنسية، وبدأت بذلك المعاناة القاسية لهذه الفئة[5].

ازدادت حدة الصراع بين "البوذيين" ومسلمي "الروهينغا" وتصاعدت حملات الكراهية ضد هذه الأقلية، ما خلف موجة من العنف الديني والعنصري خاصة مع حلول عام 2012، أين تصاعدت وتيرة العنف والتطهير مرة أخرى ضد هذه الأقلية خاصة مع تنامي نزعة قومية متطرفة بقيادة "لجنة العرق والدين" التي يتزعمها راهب بوذي، وكان لهذه اللجنة تأثير على حكومة "بورما" ضد أقلية "الروهينغا".

---

[4] احدادن شعيب عبد الرشيد وأسماء أكلي صوالحي، "أزمة أقلية الروهينغا ومبدأ مسؤولية الحماية"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد 12 (1)، العدد 16، جامعة الجزائر 3، 2021، ص. 187 و 188. وحول هذا الموضوع، راجع أيضا:

BOISSEAU DU ROCHER Sophie, « Rohingya : une sortie de crise est-elle possible ? », *politique étrangère*, N°4, 2018, Editions Institut français des relations internationales, p.p. 120 et 121. Disponible sur le lien : https://www.cairn.info/revue-politique-etrangere-2018-4-page-117.htm&wt.src=pdf

[5] يعتبر البورميون الروهينغا مهاجرين غير شرعيين جاؤوا من البنغلادش وليسوا "عرقا وطنياً" بل هم من البنغاليين والمسلمون منهم هم من الروهينغا، وهو ما أدى بالبورميين إلى اضطهادهم وتهجير نحو مليون مسلم روهينغي وفرارهم نحو المخيمات في البنغلادش. انظر: غبولي منى، بوسعدية رؤوف، "الجرائم المرتكبة ضد الروهينغا في ميانمار وآليات التصدي لها من منظور المحكمة الجنائية الدولية"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 5، العدد 2، جوان 2020، جامعة المسيلة، ص. 13.

بقيت الأوضاع بعد سنة 2012 متدهورة في "الروهينغا" وزادت سوءا بعد شن جيش "ميانمار" بتاريخ 25 أوت 2017 حملة عسكرية ضدها نتجت عنها أعمال قتل وتدمير القرى، والتعذيب والاغتصاب، كل هذا باسم مواجهة إرهابي "الروهينغا"[6]، الأمر الذي أدى إلى فرار قرى بأكملها من ولاية راخين إلى الدولة المجاورة ببنغلاديش، وإلى يومنا هذا لا يزالون يعيشون في مخيمات اللاجئين نظرا للأوضاع غير المستقرة في البلاد.

المطلب الثاني: أهم الانتهاكات والجرائم المرتكبة ضد أقلية "الروهينغا"

أُرتكب في حق أقلية الروهينغا العديد من الانتهاكات الخطيرة والجرائم التي ترقى إلى جرائم دولية يعاقب عليها القانون الدولي كجريمة الإبادة والجرائم ضد الإنسانية، وهذا أمام مرأى ومسمع العالم كله، ومن خلال هذه الورقة البحثية سنحاول أن نذكر أبرزها.

ومن بين الجرائم المرتكبة ضد أقلية الروهينغا الجرائم ضد الإنسانية والتطهير العرقي، حيث شنت قوات الأمن عملية عسكرية واسعة النطاق ضد السكان المسلمين من الروهينغا، وقامت وحدات عسكرية بمساعدة مليشيات من اثنية الراخين بالهجوم على قرى الروهينغا، هذا بالإضافة لارتكاب مذابح على نطاق واسع والاحتجاز التعسفي والحرق العمدي، وكما أظهرت صور الأقمار الصناعية أن أكثر من 340 قرية يسكنها الروهينغا بشكل رئيسي إما دمرت بشكل كبير أو كليا[7].

زيادة على ذلك تعرض المدنيون ببورما لـلهجمات العشوائية والتشريد القسري وعرقلة الحكومة للمساعدات، فمثلا في مارس 2017 فـرّ أكثر من 20 ألف شخص مؤقتا عبر الحدود إلى الصين، ونزح نحو 10 آلاف شخص إلى وسط بورما إثر اندلاع القتال في منطقة كوكانج بولاية "شان" عندما هاجم "جيش التحالف الديمقراطي الوطني الميانماري" مواقع عسكرية في لوكاي، ما أدى إلى تشريد الآلاف واضطروا لترك منازلهم[8].

---

[6] انظر: وافي حاجة، "الحماية الدولية للأقليات بين النص والممارسة: أزمة أقلية مسلمي الروهينغا نموذجا"، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 6، العدد 2، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر، 2019، ص ص .366-370.

BOISSEAU DU ROCHER Sophie, op. cit., p. 124.

[7] عثماني مريم، "المركز القانوني للأقليات في القانون الدولي العام-مسلمي بورما نموذجا-"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، المجلد 08، العدد 02، 2021، ص. 326 و327. وحول مختلف الخطوات والإجراءات المتخذة ضد مسلمي بورما وخاصة الرهينغا في أركان، راجع: نور الإسلام بن جعفر علي آل فائز، المسلمون في بورما (التاريخ والتحديات)، دعوة الحق، إدارة الصحافة والنشر برابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة،1991، ص ص. 64-70.

[8] تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش سنة 2018 حول بورما: أحداث 2017، متوفر على الرابط:
https://www.hrw.org/ar/world-report/2018/country-chapters/313018

يتعرض كذلك مسلمو الروهينغا لطمس الهوية الثقافية والدينية من خلال محو الآثار الإسلامية بتدميرها كالمساجد والمدارس التاريخية، وما بقي يمنع منعاً باتاً من الترميم فضلاً على إعادة البناء أو بناء أي شيء جديد له علاقة بالدين من مساجد ومدارس ومكتبات ودور للأيتام وغيرها، وبعضها تهدّم على رؤوس الناس بفعل التقادم، والمدارس الإسلامية تمنع من التطوير أو الاعتراف الحكومي والمصادقة لشهاداتها أو خريجيها، بالإضافة إلى فرض سلطات ميانمار قيوداً على الشؤون الدينية لمسلمي الروهينغا، وذلك بمنعهم من أداء فريضة الحج و ذبح الأضاحي، وكما توجد محاولات مستميتة لـ "برمنة الثقافة الإسلامية" وتذويب المسلمين في المجتمع البوذي البورمي قسراً[9].

كما شنت الحكومة في ميانمار حربا إعلامية ضد الأقلية المسلمة مستعملة وسائل الإعلام الحكومية لتشويه صورة الإسلام والمسلمين، واعتبر الإسلام هو عدو الدولة الأول، وتم اضطهاد المسلمين الروهنغيين تحت ذريعة الإرهاب الإسلامي أو ما يطلق عليه إسلاموفوبيا،Islamophobia ، فبعد تفجيرات 11 سبتمبر 2001 التي وقعت في الولايات المتحدة، تدخل الجيش البورمي علنا ضد المسلمين في بعض القرى وقام بإجبارهم على التحول إلى البوذية[10].

تم كذلك استبعاد الروهينغا من تعداد السكان الذي قامت به ميانمار سنة 2014 بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، فبعد أن وعدت الحكومة بأنها سوف تسمح لهم بتحديد هويتهم إلا أنها لم تقم بذلك، وتم السماح فقط للبعض بأن يدرجوا أنفسهم كـ"بنغاليين"، وقد أعرب في هذا الصدد "ديفيد ماثيسون" كبير الباحثين المعنيين بميانمار في منظمة هيومان رايتس ووتش، عن أسفه لفشل الحكومة والأمم المتحدة والمجتمع الدولي في اتخاذ إجراءات فعّالة لمعالجة الانقسامات العرقية والدينية التي تساهم في زيادة عدم الاستقرار والعنف والحرمان من الحقوق[11].

انظر أيضا:

RANCOURT Jean-François, op.cit., p.35.

[9] راجع: مسلمو بورما كانوا ضحايا لمختلف الأنظمة – لا حق لهم في الحياة ويعيشون رهن العزلة أو التهجير"، مقال مقتبس بتاريخ 2022/12/18 على الموقع التالي: https://ar.islamway.net/article/10703/%D9%85

احدادن شعيب عبد الرشيد وأسماء أكلي صوالحي، "أزمة أقلية الروهينغا ومبدأ مسؤولية الحماية"، مرجع سابق، ص. 190.

[10] نسيب نجيب، "جرائم إرهاب الدولة ضد الأقليات المسلمة في بورما"، بحوث، المجلد 15، العدد 1، جامعة الجزائر، 2021، ص 28.

[11] انظر: شديد طارق، الروهينغا في ميانمار: الأقلية الأكثر اضطهاداً في العالم، 2015، ص. 56 و57. متوفر على الرابط: https://dawa.center/file/3435#

تم كذلك حرمان أبناء مسلمي الروهينغا من مواصلة التعليم في الكليات والجامعات، وذلك من أجل نشر الأمية بينهم، ومن يذهب للخارج يُطوى قيده من سجلات القرية، ومن ثم يعتقل عند عودته، ويرمى به في السجون، إضافة لحرمانهم من الوظائف الحكومية مهما كان تأهيلهم[12].

كان مسلمو الروهينغا ضحايا لانتهاكات أخرى تجاوزت حدود موطنهم الأصلي تعلقت بالاتجار بهم خاصة النساء والأطفال منهم، حيث تواجه الشابات والقاصرات مخاطر استغلالهن من قبل عصابات الاتجار بالبشر في دولة "بنغلاديش" نتيجة النزاع المسلح القائم في الشمال، فتلجأ الفتيات في ولايتي كاشين وشان إلى الصين بحثا عن العمل حيث بيعت 7500 امرأة للأسر الصينية على أنهن "عرائس" إلا أنهن يتعرضن لانتهاكات بشعة بما فيها حبسهن، تعريضهن للاسترقاق الجنسي، إجبارهن على حمل أطفال بالاغتصاب، وفصلهن قسرا عن أطفالهن[13].

وفي نفس السياق تم العثور عام 2015 على مقبرة جماعية ترجع لمهاجرين غير شرعيين لأقلية الروهينغا وسط الأدغال جنوب تايلاندا التي كانت معبرا للفرار نحو ماليزيا، إذ تم استخراج 26 جثة ويرجح تورط ضباط بالجيش التايلندي المتهمين بالاتجار بالبشر والجريمة المنظمة العابرة للحدود[14].

كما ساهم الانقلاب العسكري[15] الذي حدث في الأول من فيفري 2021 في معاناة أقلية الروهينغا وازداد عدد الفارين إلى الدول المجاورة نتيجة الوضع غير المستقر في البلاد، الذي أدى إلى أزمة إنسانية في الدول المضيفة خاصة بنغلاديش التي فرّ إليها أكثر من مليون لاجئ من الروهينغا، والذين يعتمدون على المساعدات الإنسانية -غير الكافية- التي تقدمها مختلف المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان.

BAZIN Judith, « Rohingyas, réfugiés et apatrides », *Plein Droit*, n° 110, GISTI, 2016, p. 29. Disponible sur le lien :https://www.cairn.info/revue-plein-droit-2016-3-page-28.htm&wt.src=pdf

[12] "مسلمو بورما كانوا ضحايا لمختلف الأنظمة – لا حق لهم في الحياة ويعيشون رهن العزلة أو التهجير"، مرجع سابق.

[13] توز مليكة، "تفاعل منظمة الأمم المتحدة مع مأساة مسلمي الروهينغا"، بحوث، جامعة الجزائر 1، المجلد 15، العدد01، 2021، ص. 77. راجع أيضا: تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش سنة 2018، مرجع سابق.

[14] توز مليكة، مرجع سابق، ص. 77.

[15] عرفت ميانمار انقلابا عسكريا شنه الجيش في 1 فيفري 2021 الذي تذرع بتزوير نتائج الانتخابات العامة التي عرفتها البلاد في نوفمبر 2020، وأدخلها بذلك في حرب أهلية، ونتيجة الوضع غير المستقر قام الأمين العام للأمم المتحدة في 25 أكتوبر 2021 بتعيين السنغافورية نويلين هايزر كمبعوثة خاصة جديدة له إلى ميانمار وهذا خلفا للسويسرية كريستين شرانر التي استقالت في 2021. انظر: "الأمين العام للأمم المتحدة يعين السنغافورية نولين هيزر مبعوثة جديدة لبورما"، مقال منشور على الرابط: https://www.i24news.tv/ar بتاريخ 26 أكتوبر 2021، اقتبس بتاريخ 25 مارس 2023.

من خلال ما تم عرضه أعلاه يتبين أن الجرائم المرتكبة ضد أقلية الروهينغا ترقى إلى جرائم حرب، إبادة وجرائم ضد الإنسانية، وبالتالي يمكن إثارة المسؤولية الجنائية الفردية لمرتكبيها ومتابعتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية باعتبارها تختص بمثل هذه الجرائم وهو ما تضمنته المواد 6، 7 و8 من نظامها الأساسي.

المبحث الثاني: تقاعس المجتمع الدولي في مواجهة الجرائم المرتكبة ضد أقلية "الروهينغا"

تعتبر الجرائم المرتكبة ضد أقلية "الروهينغا" من أبشع الجرائم الدولية، فرغم ما ارتكب وما زال يرتكب فإنه لا وجود لموقف دولي فعلي حول الأزمة –لتسليط المسؤولية الدولية على الدول المنتهكة للقانون الدولي، سواء من طرف الدول (المطلب الأول) أو الهيئات الدولية خاصة هيئة الأمم المتحدة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تباين موقف الدول من أزمة الروهينغا

تميّز موقف الدول سواء الغربية منها أو الدول العربية والإسلامية اتجاه أزمة الروهينغا بالتباين وهذا بطبيعة الحال حسب مصالح كل طرف، فرغم تصنيف الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية من بين أكثر الدول التي تدافع عن حقوق الإنسان إلا أنها اكتفت بالاستنكار فقط لما يحدث هناك، فالاتحاد الأوروبي وفي ظل تفاقم الأزمة أصدر قرارا يقضي برفع العقوبات الاقتصادية على ميانمار دون الاكتراث لعمليات الإبادة التي يتعرض لها مسلمو الروهينغا، أما بريطانيا في البداية اكتف وزير خارجيتها باستنكار حملة الجيش في ميانمار ضد الروهينغا من منطق أنها تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان[16]، لكن غيرت من موقفها في سنة 2017 حيث طلبت من مجلس الأمن مناقشة قضية الروهينجا، وتقدمت مع السويد بمشروع قرار لإدانة انتهاكات حقوق الإنسان ضد هذه الأقلية[17].

بدورها أكدّت فرنسا باسم وزير خارجيتها دعم بلاده للجنة الاستشارية الخاصة بأقلية الروهينغا التي يرأسها الأمين العام الأسبق كوفي أنان[18]، وأعرب في 6 فيفري 2017 عن قلق بلاده من الانتهاكات غير

---

[16] وافي حاجة، مرجع سابق، ص. 371.

[17] حميد فارس حسن، "الموقف الدولي من قضية الروهينغا"، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 36، جامعة كركوك، العراق، 2021، ص. 165.

[18] عينت في سنة 2016 المستشارة الدولية في ميانمار "أونغ سان سوتشي" لجنة استشارية لتقصي الحقائق عن الانتهاكات الحاصلة برئاسة كوفي أنان، الذي أصدر تقرير متهما فيه الأمن بارتكاب أعمال قتل واغتصاب جماعي في حق الروهينغا، ووصفت بالانتهاكات التي قد تصل لجرائم ضد الإنسانية وربما تصنف كتطهير عرقي. نقلا عن: توز مليكة، مرجع سابق، ص. 80.

المقبولة التي يقوم بها الجيش من عمليات القتل والاغتصاب واضرام النار في القرى، وطلب من سلطات ميانمار السماح بإيصال المساعدات الإنسانية التي يتم عرقلتها بشكل متعمد، وإجراء تحقيق مستقل ومحاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات، كما ندد الرئيس الفرنسي بأعمال العنف التي شهدتها أقلية الروهينغا ووصفها بالتطهير العرقي والإبادة الجماعية، ودعا بوقفها وأكد أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أن فرنسا ستقدم مشروع قرار لوقف أعمال العنف، وكما عملت في إطار الاتحاد الأوروبي على فرض عقوبات على كبار قادة جيش ميانمار[19].

أما الولايات المتحدة الأمريكية ففي البداية أعلنت بشكل صريح بأنه ليس هناك تمييز ضد مسلمي بورما[20]، لكن سرعان ما غيرت من موقفها نظرا للانتقادات التي وجهت إليها، فأدانت في 2017 ما يحدث لمسلمي الروهينغا ودعت إلى محاسبة القادة العسكريين المتسببين في حملة القمع أمام القضاء الدولي[21].

أما الموقف الصيني فكان منحازا ضد أقلية الروهينغا باعتبارها تراهن على استقرار ميانمار وخصوصاً إقليم أراكان الذي يعدّ المدخل الرئيسي على خليج البنغال، وتبنى فيه استثمارات بمليارات الدولارات، فكانت دائما تؤكد على أن حل الأزمة يكون عن طريق الحوار دون اللجوء إلى الأجهزة الدولية وعلى رأسها مجلس الأمن[22].

من جهتها قامت مجموعة من الدول الإسلامية بمجلس حقوق الإنسان التابع لهيئة الأمم المتحدة بتقديم مشروع قرار ينص على تذكير حكومة ميانمار بالتزاماتها المتعلقة بحماية مسلمي الروهينغا من أعمال الإبادة وضمان حقوق المواطنة الكاملة لهم، واستنكرت هذه الأعمال وطالبت بضرورة الوقف الفوري لها ودعت إلى تحرك دولي لحماية هذه الأقلية من الاضطهاد الذي تتعرض له، وهو ما أكدته كل من ماليزيا، تركيا، مصر، الإمارات العربية المتحدة، الكويت وباكستان إلى غير ذلك من الدول، لكن رغم الإدانة التي أبدتها هذه الدول

---

[19] حميد فارس حسن، مرجع سابق، ص. 167 و 168.

[20] منذ اندلاع أحداث الإبادة والتهجير في ميانمار ضد أقلية "الروهينغا" والتي أسفرت عن قتل، تهجير وتشريد مئات الآلاف من النازحين، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية التزمت الصمت لما يحدث هناك، بل وأكثر من ذلك جاء موقفها مخيبا لكثير من الآمال، حيث قامت وسط تلك المآسي بإسقاط الديون عن ميانمار، والسماح لشركات التجارية الأميركية الكبيرة بالتبادل التجاري معها، في خطوة اعتبرها بعض المحللين مكافأة لميانمار على جرائمها وانتهاكاتها الجسيمة بحق أقلية الروهينغا. انظر: عبد الشكور صلاح، "أوباما وتصريحات اضطهاد الروهينغا"، مقال منشور على الموقع:
https://www.aljazeera.net/opinions/2014/5/20 بتاريخ 2014/05/20، اقتبس بتاريخ: 2022/12/25.

[21] وافي حاجة، مرجع سابق، ص. 371 و372.

[22] محمد مكرم بلعاوي، "الروهينغا بين مظالم الداخل ومصالح القوى الإقليمية"، مقال منشور على الموقع: https://www.aljazeera.net/opinions/2017/9/13 ، بتاريخ 2017/9/13، اقتبس بتاريخ: 2022/12/25.

إلا أنه لم يتبع ذلك باتخاذ إجراءات وتدابير ملموسة ضد ميانمار لإجبارها على التراجع عن جرائمها ضد الإنسانية والإبادة ضد مسلمي الروهينغا.

من خلال ما تقدم يظهر التباين في مواقف الدول حول أزمة الروهينغا وهذا بطبيعة الحال حسب مصالح كل دولة، فالولايات المتحدة مثلا رغم موقفها الحالي اتجاه حماية حقوق الأقليات في العالم، وخروجها بالعديد من التصريحات حول هذه المسألة والتركيز خاصة على الأقليات المسلمة كالروهينغا في ميانمار –حليفة الصين–، أو الايغور في الصين وتشديد المندوبة الأمريكية لدى الأمم المتحدة "ليندة توماس غرينفيلد،" –في نفس اليوم الذي عقد كلا من الرئيسين الصيني والأمريكي محادثتهما الافتراضية في 18 مارس 2021– على أنه: "لا يمكننا أن ننسى محنة الروهينغا في بورما أو الايغور في الصين والجماعات العرقية والإثنية الذين يتعرضون للقمع الوحشي لمجرد هويتهم أو ما يؤمنون به"[23]، إلا أن هذا الخطاب كان مفضوحا، باعتبارها بقيت لسنوات طويلة في سكوت تام لما يحدث ضد هذه الأقليات المسلمة من أعمال وحشية، وفي هذه المرحلة الخطيرة من تاريخها كان لابد من تغيير سياستها بما يحقق مصالحها لا أكثر، فكثيرا ما تجعل الولايات المتحدة من مسألة حقوق الإنسان كورقة ضغط على الدول التي تعارض سياستها الخارجية وهو ما تفعله حاليا مع الصين خاصة في الوضع الدولي الحالي غير المستقر الذي يعيشه العالم.

المطلب الثاني: أي موقف للأمم المتحدة في مواجهة أزمة الروهينغا

صنفت هيئة الأمم المتحدة أقلية الروهينغا في ميانمار الأقلية الدينية الأكثر اضطهادا في العالم، وقد اعترفت بالانتهاكات التي تتعرض لها، بيد أن مواقفها اتجاه المسؤولين عن هذه الانتهاكات التي تتعرض لها أقلية الروهينغا بقيت في المستوى النظري ولم تتطور إلى إجراءات حاسمة تساهم في وقف تلك الانتهاكات، وتراوحت مواقف الهيئة بين الإدانة ومطالبة مجلس الأمن باتخاذ قرارات حول هذه الأزمة، دون أن يسفر عن نتائج عملية ملموسة[24].

ففي سنة 2009 تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا حول وضعية حقوق الإنسان في ميانمار أين أشارت لأوّل مرة عن قلقها حول الانتهاكات الحاصلة ضد الروهينغا، ودعت فيها حكومة ميانمار إلى منح

---

[23] مقال بعنوان: "قمع المسلمين الإيغور.. استغلال أميركي ومكابرة صينية"، مقال منشور على الموقع https://rassd.com/511363.htm بتاريخ 2022/03/26، اقتبس بتاريخ: 2022/12/27.

[24] مدافر فايزة وفتيسي شمامة، "أزمة الروهينغا وصمت المجتمع الدولي أمام الحرمان التعسفي من الحق في الحياة"، بحوث، المجلد 15، العدد 1، جامعة الجزائر 1، 2021، ص. 149.

الجنسية لهذه الأقلية، واتخاذ إجراءات مناسبة لضمان حقوقهم[25]، وكما أصدرت أيضا في ديسمبر 2014 قرارا يدعو فيه سلطات ميانمار إلى ضمان حقوق أقلية الروهينغا ومنحهم الجنسية واعتبارهم مثل بقية المواطنين في ميانمار، وقد اعتمد هذا القرار بالإجماع من طرفها[26].

بدوره تبنى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة العديد من القرارات من بينها قراره الصادر في أفريل 2014 الذي أعرب فيه عن قلقه إزاء حالة الروهينغيا وغيرها من الأقليات في ولاية راخين[27]، وكما أدان أيضا في 24 مارس 2017 الانتهاكات الحاصلة في شمال هذه الولاية، وأعرب عن قلقه إزاء التدهور الخطير في الأمن وحقوق الإنسان والوضع الإنساني في هذه الولاية، ما أجبر عشرات الآلاف من أفراد أقلية الروهينغا للنزوح نحو بنغلاديش أو في أماكن أخرى في ولاية راخين.

كما قرر مجلس حقوق الإنسان بموجب القرار أعلاه إنشاء لجنة دولية مستقلة لتقصي الحقائق للبحث في وقائع وظروف انتهاكات حقوق الإنسان التي يدعى ارتكابها من جانب القوات العسكرية والأمنية، والتجاوزات الخطيرة في ولاية راخين[28]، وكيّفت اللجنة في تقريرها سنة 2018 ما حصل ضد أقلية الروهينغا بأنه يشكل

---

[25] Voir, Pars. 14 de la **Résolution** 64/238, adoptée par l'Assemblé générale au cours de sa 64 éme session le 26 Mars 2010, relative à la situation des droits de l'homme au Myanmar, Doc. A/RES/64/238. Disponible sur le site : https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N09/476/12/PDF/N0947612.pdf?OpenElement

[26] Voir, Pars. 8 et 9 de la **Résolution 69/248**, adoptée par l'Assemblé générale au cours de sa 69 éme session le 29 décembre 2014, relative à la situation des droits de l'homme au Myanmar, Doc. A/RES/69/248. Disponible sur le site : https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N14/719/51/PDF/N1471951.pdf?OpenElement

[27] انظر: الفقرة 10 من قرار مجلس حقوق الانسان رقم 25/26، المعتمد من طرف الجمعية العامة في 15 أفريل 2014، الوثيقة رقم A/HRC/RES/25/26، متوفر على الموقع التالي:

http://docstore.ohchr.org/SelfServices/FilesHandler.ashx?enc=dtYoAzPhJ4NMy4Lu1TOebIM8c1X4GZjGEGHV9SBM9XRsBlMZEyTMMloJk5wUd7FCp56Q0IChpel4%2FOtJeRCJ1M49%2BODvGIJ%2B4R3dpWI0PTZdJtsyb%2B3D1vtJ3GeAuc2G

[28] انظر الفقرتين 7 و 11 من قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 22/34، الصادر بتاريخ 24 مارس 2017، الوثيقة رقم A/HRC/RES/34/22، متوفر على الموقع التالي:

https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G17/081/99/PDF/G1708199.pdf?OpenElement

جرائم دولية بمفهوم القانون الدولي، وأشارت لوقائع تشكل جرائم إبادة جماعية، جرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، كما حددت أبرز الشخصيات في جيش ميانمار التي ينبغي مساءلتها أمام المحكمة الجنائية الدولية[29].

كما تضمن التقرير دعوة المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير جماعية لإجبار حكومة ميانمار على الوفاء بالتزاماتها وإيقاف الانتهاكات، وكذا ضرورة إحالة الحالة أمام المحكمة الجنائية الدولية من طرف مجلس الأمن أو إنشاء آلية قضائية دولية متخصصة، واتخاذ جزاءات فردية محددة الهدف كحظر السفر، تجميد الأصول ضد المنتهكين، مع الدعوة لإنشاء آلية مستقلة مستمرة لجمع الأدّلة[30] الخاصة بأخطر الجرائم الدولية وانتهاكات القانون الدولي في ميانمار منذ 2011 وتوحيدها وحفظها وتحليلها، وإعداد ملفات تسهل عملية إقامة دعاوى جنائية ضد مرتكبي هذه الجرائم في القضاء الوطني، الإقليمي أو الدولي المختص[31].

تضمن كذلك التقرير الصادر عن بعثة الأمم المتحدة المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار في 5 أوت 2019 حث المجتمع الدولي على قطع علاقاته بجيش ميانمار، وبشبكة ضخمة من الشركات التي يديرها

---

[29] انظر: الفقرات من 83 إلى 94 من تقرير اللجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار، الصادر بتاريخ 12 سبتمبر 2018، الوثيقة رقم A/HRC/39/64، متوفر على الموقع:
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G18/274/52/PDF/G1827452.pdf?OpenElement

[30] وفي القرار الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان في 2018 نص على ضرورة تعيين موظفي الآلية المستقلة المستمرة لجمع الأدّلة في أسرع وقت ممكن، حيث تنص الفقرة 25 منه على ما يلي: *"يطلب إلى الأمين العام أن يعيّن موظفي الآلية في أسرع وقت ممكن، مع مراعاة تجربة الآليات الأخرى ذات الصلة، واستقدام أو تخصيص موظفين منحكين يتحلون بالنزاهة ويتمتعون بالمهارات والخبرة الفنية ذات الصلة، والاستناد إلى الاختصاصات التي أعدتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان".* راجع الفقرة 25 من القرار المعتمد من طرف مجلس حقوق الإنسان في الدورة 39، المنعقدة بين 10 و28 سبتمبر 2018، حول حالة حقوق الإنسان لمسلمي الروهينغا وغيرهم من الأقليات في ميانمار، الصادر في 3 أكتوبر 2018. الوثيقة رقم:A/HRC/39/2 متوفر على الموقع:
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G18/293/67/PDF/G1829367.pdf?OpenElement
وبناء على ذلك، قام الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيرس" في 27 أوت 2019 بتعيين الأمريكي "نيكولاس كومجيان" كرئيس للآلية بداية من 30 أوت 2019. نص الوثيقة متوفر باللغة الإنجليزية على الموقع:
https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/HRBodies/HRCouncil/IIMM/SGLetter.pdf

[31] انظر: الفقرة: 106 من تقرير اللجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار، مرجع سابق. والتي تقابلها الفقرة 22 من القرار الذي اعتمده مجلس حقوق الانسان في 2018، مرجع سابق، وحول الموضوع أيضا انظر: قرنان فاروق وسمري سامية، مرجع سابق، ص. 48.

ويعتمد عليها، كما كشف التقرير لأوّل مرة وبأدقّ التفاصيل إلى أيّ مدى استخدم جيش ميانمار شركاته الخاصة وعددًا من الشركات الأجنبيّة وصفقات الأسلحة ليدعم عمليّات وحشية استهدفت جماعات عرقيّة، ما يشكل جرائم خطيرة بحسب القانون الدولي.

وأعلنت البعثة أنّه على مجلس الأمن والدول الأعضاء أن يفرضوا فورًا عقوبات تستهدف المؤسسات التي يديرها الجيش المعروف باسم تاتماداو، من بينها فرض حظر على الأسلحة، وعرضت قائمة بما لا يقل عن 14 شركة أجنبيّة من سبع دول مختلفة قدّمت طائرات مقاتلة ومركبات حربيّة مدرّعة وسفن حربيّة وصواريخ ومنصات إطلاق صواريخ إلى ميانمار منذ العام 2016[32].

نتيجة لذلك فرضت محكمة العدل الدولية بموجب قرارها الصادر في 23 جانفي 2020 تدابير مؤقتة ضد ميانمار وأمرت البلاد بالامتثال لالتزاماتها بموجب اتفاقية منع الابادة الجماعية والمعاقبة عليها[33]، وهذا بعد أن قامت دولة غامبيا في نوفمبر 2019 برفع دعوى أمامها تتهم فيها حكومة ميانمار بانتهاك أحكام هذه الاتفاقية[34]، بالمقابل نجد أن مجلس الأمن قد فشل في إصدار أي قرار يلزم فيها حكومة ميانمار بإعمال هذه التدابير.

بدوره قام الأمين العام للأمم المتحدة سنة 2018 بتعيين السويسرية "كريستين شرانر بورغنر"[35] كمبعوثة خاصة إلى ميانمار، التي أعربت في العديد من المرات عن قلقها نتيجة الوضع غير المستقر في ميانمار

---

[32] انظر: الفقرات من 1 إلى 5 من تقرير اللجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار، الصادر بتاريخ 05 سبتمبر 2019، الوثيقة رقم A/HRC/ /42/CRP.3، متوفر على الموقع:
https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/HRBodies/HRCouncil/FFM-Myanmar/EconomicInterestsMyanmarMilitary/A_HRC_42_CRP_3.pdf

[33] C.I.J., Affaire relative à l'application de la convention pour la prévention et la répression du crime de génocide « GAMBIE c. MYANMAR », demande en indication de mesures conservatoires, Ordonnance du 23 janvier 2020, Par. 86, p. 31. Disponible sur le lien : https://www.icj-cij.org/public/files/case-related/178/178-20200123-ORD-01-00-FR.pdf

[34] وحول هذا الموضوع، راجع: سلامي حسينة، اسكندري أحمد، " دور محكمة العدل الدولية في تفعيل اتفاقية منع الإبادة الجماعية لحماية أقلية "الروهينغا""، بحوث، المجلد 15، العدد 01، جامعة الجزائر 1، 2021، ص ص. 178-180. عمورة رابح، "قرار محكمة العدل الدولية بشأن التدابير المؤقتة لحماية أقلية الروهينغا"، بحوث، المجلد 15، العدد 01، جامعة الجزائر 1، 2021، ص ص. 69-71.

[35] Special Envoy Myanmar , Dppa.un.org. United Nations Department of Political and Peacebuilding Affairs,
اقتبس بتاريخ 13 مارس 2023، متوفر على الرابط:
https://web.archive.org/web/20201013170708/https://dppa.un.org/en/mission/special-envoy-myanmar/

وشددت على ضرورة احترام قواعد القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين، كما حذرت إثر الانقلاب العسكري الذي شهدته البلاد مؤخرا من اندلاع حرب أهلية فيها وأن الوقت غير مناسب لعودة لاجئي الروهينغا إلى ولاية راخين (أراكان)[36].

أما بخصوص مجلس الأمن فقد أخفق في العديد من المرات من اعتماد مشروع قرار بشأن الحالة في ميانمار وذلك بسبب الفيتو الصيني والروسي، ونتيجة لذلك نجد أن أعضاء المجلس يكتفون بإصدار بيانات صحفية لإدانة أعمال العنف الممنهجة ضد أقلية الروهينغا.

وفي سابقة هي الأولى من نوعها اعتمد مجلس الأمن في 21 ديسمبر 2022 أوّل قرار له بشأن الحالة في ميانمار[37]، بعدما أخفق في عام 2017 و2018 في إصدار أي قرار حول هذه المسألة، أين طالب فيه بوضع حد فوري لجميع أشكال العنف في جميع أنحاد البلاد، كما حث على الإفراج الفوري عن جميع السجناء المحتجزين تعسفا، وشدد في الفقرة الأخيرة من هذا القرار على الحاجة لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة في ولاية راخين، وتهيئة الظروف اللازمة للعودة الطوعية، الآمنة، الكريمة والمستدامة للاجئين من الروهينغا والمشردين داخليا، وشجع كذلك على بذل الجهود الدبلوماسية بين الأطراف المعنية للمساعدة في معالجة القضايا التي تواجهها هذه الأقلية، وكما شدد على أهمية توفير الحماية والمساعدة المستمرة للاجئين والنازحين.

من خلال ما سبق يتبين أن الأمم المتحدة بمختلف أجهزتها لم تتعامل بجدية مع أزمة الروهينغا، فمجلس الأمن وهو الجهاز التنفيذي للمنظمة فشل في اتخاذ أي قرار يدين فيه حكومة ميانمار وهذا راجع للفيتو الروسي والصيني، أما الجمعية العامة فرغم اهتمامها المتأخر بقضية الروهينغا إلا أنها ليومنا هذا لم تتخذ أية تدابير لحل الأزمة، بالمقابل نجد أن اللجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان لعبت دورا كبيرا في نقل معاناة هذه الأقلية على المستوى الدولي ورصدت بدقّة مختلف الانتهاكات والتجاوزات الجسيمة المرتكبة ضدها.

---

[36] محمد طارق، "مبعوثة أممية: لا يمكن للروهنغيا العودة إلى ميانمار في ظل الانقلاب"، مقال بتاريخ 21 أكتوبر 2021، متوفر على الموقع: https://www.aa.com.tr/ar اقتبس بتاريخ 13 مارس 2023.

[37] قرار مجلس الأمن رقم 2669 (2022)، الصادر بتاريخ 21 ديسمبر 2022 حول الحالة في ميانمار، الجلسة رقم 9231، الوثيقة رقم: S/RES/2669 (2022)

خاتمة

من خلال ما تم التطرق إليه في موضوع الأقليات المسلمة حول العالم أقلية الروهينغا كنموذج تبين أنها من أكثر الأقليات التي تعرضت لأبشع أنواع الاضطهاد والعنف بمختلف أشكاله في إطار سياسة ممنهجة من طرف حكومة ميانمار، وهذا بالرغم من وجود ترسانة من النصوص الدولية الخاصة بحماية حقوق الإنسان.

عليه تُعبّر أقلية الروهينغا بشكل واضح عن عجز المنظمة الدولية في تفعيل دورها على أرض الواقع، وبطبيعة الحال عندما يتعلق الأمر بالأقليات المسلمة فغالبا ما يكون دور الهيئة يتمثل في الإدانة والتنديد لا أكثر، في حين أن حل الأزمة يستوجب اتخاذ تدابير ملزمة اتجاه كل دولة تخرق الحقوق الأساسية لهذه الأقليات.

وما عمّق من هذه الأزمة وقوف الصين كحليفة لدولة ميانمار التي تعمل جاهدة ضد صدور أي قرار في مجلس الأمن ضد حكومتها يدين الانتهاكات المرتكبة فيها، أضف لذلك أيضا تواطؤ الدول، لتبقى قضية الروهينغا رهن تجاذبات مختلفة من جهة وصمت الدول الإسلامية من جهة أخرى، والذي ساهم مما لا شك فيه في معاناة هذه الأقلية إلى يومنا هذا.

عليه في ظل غياب حل جذري لأزمة الروهينغا نرد بعض الاقتراحات والمتمثلة في:

* ضرورة تعامل المجتمع الدولي بجدية مع قضية مسلمي الروهينغا لإيجاد حل نهائي لما تعانيه وإيقاف كل الانتهاكات المرتكبة ضدها ليومنا هذا.

* الضغط على حكومة ميانمار لتسهيل العودة الآمنة للاجئي الروهينغا إلى وطنهم الذين أجبروا على الفرار منه وإقامة أكبر مخيم للاجئيين في بنغلاديش الذي يضم ما يقارب مليون لاجئ.

* فرض المزيد من العقوبات على بورما التي من شأنها الضغط عليها لإقامة حكم ذاتي في إقليم "راخين" أو على الأقل الاعتراف بأقلية الروهينغا ومنحها حقوق المواطنة ووقف سياسة التطهير العرقي التي تنتهجها الحكومة ضدها.